المرجعية الدينية المحلية: نظرة تاريخية

محاضرة ألقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي بتاريخ٦ ذو القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ٤ نوفمبر ٢٠٠٨م

محمد الحرز
باحث

الحديث عن تاريخ المنطقة حديث ذو شجون، ولا بدّ قبل البدء في الحديث عن المرجعية المحلية في المنطقة من الإشارة إلى العقبات التي تواجه الباحث في بحثه عن تاريخ المنطقة، والحقيقة أنها كثيرة، وتعود لعوامل عديدة، منها:

- القرون المظلمة التي قطعناها زمنيًا، بدءًا من القرن الرابع الهجري حتى بداية القرن العاشر الهجري، لقصور المعلومات التاريخية عن إشباع نهم الباحث. وقد بدأ الوضع بالتحسن التدريجي في القرن الحادي عشر الهجري.
- عدم كفاية أغلب الكتب التاريخية ـ التي كتبت عن حياة العلماء ـ بمتطلبات البحث، لاقتصار تركيزها على السيرة العلمية للعالم، بعيدًا عن دوره الاجتماعي، وطرق هذا الباب بواسطة كبار السن الذين قد لا تسعفهم الذاكرة. كذلك عبر الوثائق التاريخية المتمثلة في صكوك ووقفيات يحتكرها أصحابها غير مراعين حاجة الباحث والمجتمع لها. ويبقى ما يقرأ بين السطور في الترجمات العلمية وسيلة يمكن من خلالها الخروج من دائرة العلمية في طرح سيرة العالم.
- فردية الجهود البحثية، الأمر الذي لا يمكن معه مقارنة نتاجها مع نتاج جهود العمل الجماعي القادر على تسليط الضوء

على تفاصيل أكثر دقة.

- تصدير جزء من تاريخنا إلى خارج الوطن، أعني إيران والعراق. حتى أن الباحث يضطر في كثير من الأحيان للجوء إلى مكتبة المرعشي والمكتبة الرضوية ومكتبة بحر العلوم في إيران، ومكتبة أمير المؤمنين في العراق للبحث عن تاريخ أحد علماء القطيف. ويعود سبب ذلك إلى عدم وجود مركز مخطوطات ومؤلفات في المنطقة.

أعتقد أن البحث عن المرجعية بحث عن محور المنطقة، ذاك أن البحث في أحوال المراجع يعكس صورة شفافة لحال المجتمع وتعاطي المرجعية معه. ومن هنا، تتضح أهمية هذا البحث في تاريخ منطقتنا. وسأبدأ حديثي بالتطرق لنشوء أسباب المرجعية.

هناك عدة أسباب وعوامل ساهمت في تكوين المرجعية المحلية في المنطقة وأذكر منها:

- الحاجة الملحّة لوجود مرجعية يلجأ لها الناس حين يواجهون في دينهم بعض قضايا المسائل الشرعية الملحة.
- بُعد المراكز الدينية المتمثلة في العراق وإيران، وعدم وجود وسائل اتصال ممكنة للتواصل معها في ذلك الوقت.
- توفر الأهلية العلمية التي لا يستهان بها لدى العديد من علماء المنطقة، الأمر الذي جعل القطيف في فترة من الفترات مركزًا دينيًا له مكانته العلمية المحفوظة، حتى أطلق عليها لفترة طويلة اسم «النجف الصغرى». وفي الأحساء، ضمت بعض القرى من المرجعيات العدد الكبير حتى بلغ عددهم في إحداهن أربعين مرجعًا في فترة واحدة.
- عدم تأثير شرط الأعلمية بالنسبة لاختيار المرجع الديني بشكل كبير آنذاك.
- التاريخ العلمي العريق للمنطقة، فمنذ عهد الرسالة والمنطقة

لها حضورها؛ فتاريخيًا، ضمت الأحساء خمسة وعشرين راوٍ للحديث، كالراوي إبراهيم الهجري الذي روي عنه ستة وعشرين رواية، وكالرواي عوف الهجري ـ الملقب بأبي جميلة وعوف الصدوق والصدوق الصالح ـ الذي روى عن ثلاثة وعشرين علمًا من أعلام الحديث، وله تسعة عشر طريقًا في العنعنة[1] للأئمة عليهم السلام.

سأشير الآن لمجموعة من الرموز المرجعية في الأحساء والقطيف. وإذ نبدأ، بالأحساء أشير إلى المرجع محمد بن أبي جمهور الأحسائي المتوفى في بداية القرن الحادي عشر الهجري، ويعتبر من كبار الفقهاء، ومن أبرز كتبه «عوالي اللآلئ» الذي يعتبر من مصادر الحديث المعتبرة عند الشيعة. وكان قبل ذلك غير معتد به؛ لاتهامه بالتصوف وبتفرده بأحاديث عن بقية مصادر الحديث حتى طبعه المرعشي النجفي، ووضع فيه مقدمة رد بها على جميع التهم والشكوك الموجهة للكتاب.

وكذلك الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي كذلك يعتبر أبرز المرجعيات الدينية المحلية إطلاقًا، عاصر القرنين الثاني والثالث عشر الهجريين، وقد بلغ من علمه أن كان له مقلدون في خارج الأحساء. بعد ذلك هناك الشيخ عبد المحسن اللويمي في قرية البطالية، وكان من كبار الفقهاء ولديه حوزة علمية كبيرة استمر صيتها في الانتشار حتى تم تأسيس الدولة السعودية الأولى؛ حين هاجر من المنطقة إلى إيران الكثير من العلماء، وكان اللويمي من بينهم. وفي إيران، كوّن له حوزة ومرجعية، وأجاز الكثير من المراجع الذين عرفوا بإجازته لهم، حتى مات وقد خلف ذرية كبيرة تعرف بآل محسني.

من المراجع الذين أجازهم الشيخ اللويمي الشيخ أحمد بن الحاج محمد مال الله الصفار الخطي، والشيخ سليمان بن الشيخ

(١) قول عن فلان عن فلان.

أحمد الحسين آل عبد الجبار القطيفي، الشيخ عبد الحسين بن ناصر الأحسائي القاري، الشيخ علي بن الشيخ عبد المحسن اللويمي، الشيخ علي بن الشيخ مبارك آل حميدان القطيفي، الشيخ علي بن مشاري الجفري. ومع الأسف أنه لم تصلنا من أخبارهم المفصلة ما يثري سيرهم.

إكمالًا لمرجعيات منطقة الأحساء أذكر الشيخ محمد بن حسين آل بو خمسين، ويعتبر من أقوى المرجعيات في الأحساء، وهو من وضع حجر الأساس لفكر الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، مما ساهم في انتشاره. وتشير الوثائق أنه أقام في الأحساء فترة استطاع خلالها ـ قبل أن يهاجر لإيران ـ أن يقعّد فيها لمدرسة الأحسائي.

الحقيقة أن هناك تسلسلًا هرميًا موجودًا في الأحساء للمرجعية يبدأ من الشيخ أحمد زين الدين الأحسائي، ويشمل الشيخ محمد آل عبد الجبار، السيد هاشم بن أحمد السلمان، والشيخ محمد أبو خمسين، وهذين الأخيرين كانا قطبين من أقطاب الأحساء، عاصرا بعضهما البعض وكان بينهما ألفة مرجعية وتعددية، حتى إذا ما توفيا بين العامين ١٣٠٩هـ ـ ١٣١٦هـ (١٩٨٢م ـ ١٣٩٩م)، توحدت المرجعية بالشيخ محمد بن عبد الله العيثان.

ويعتبر العيثان الشخصية الوحيدة التي توحدت بها المرجعية في الأحساء، كانت له حوزة تتلمذ فيها الكثير من علماء الدين الذين اشتهروا آنذاك حتى أجازهم، كالشيخ عبد الله بن معتوق التاروتي من القطيف، والشيخ موسى الحائري من العراق؛ فقد كان له مقلدوه في العراق وبعض مناطق إيران.

بعد وفاة الشيخ العيثان، انقسمت المرجعية مرة أخرى إلى قسمين؛ ففي الطرف الأول كان هناك الشيخ موسى بوخمسين، والسيد ناصر السلمان، وبينهما كان هناك حضور لمرجعية الشيخ عمران السليم، وكانوا جميعًا أعمدة ثلاثة دفعت بالمرجعية المحلية

إلى أوج حضورها في المنطقة.

آخر المرجعيات المحلية وخاتمتها في الأحساء تمثلت في الشيخ حبيب بن قرين، وكان مقيمًا في البصرة قبل أن يطلبه الأحسائيون بعد وفاة الشيخ موسى بوخمسين؛ فاستجاب دعوتهم ونزل الأحساء مرجعًا حتى وفاته سنة ١٣٦٣هـ (١٩٤٣م). وبموته انتهت المرجعية المحلية، ليس لعدم توفر علماء، ولكن لأسباب سأشير لها لاحقًا.

في القطيف، اشتهر الكثير من المراجع كذلك، ومنهم الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار المتوفى سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م)، وما كان رجلًا مستقرًا، بل كثير التنقل بين الأحساء والقطيف وإيران. وفي هاتين الأخيرتين بنى حوزتين ضمتا الكثير من التلاميذ الذين لازموه كتلميذه الشيخ حسن بن سلطان بن علي بن محمد بن خليفة الأحسائي، ويقال أنه كان من الملازمين له كثيرًا، حتى أنه كان أحد شهود وصيته.

وقد عمل تلاميذه على نسخ مؤلفاته وكتبه في طبعات عديدة، ككتاب «هدي العقول»، ونسخه تلميذه الشيخ محمد بن ناصر بن قضيب الأحسائي، كذلك كتابي «غاية المراد في بيان المعاد»، وكتاب «اللوامع السنية في الأصول الدينية»، الذي نسخه الشيخ حسن بن إبراهيم بن علي بن فياض الأحسائي الجبيلي، فضلًا عن الكثير من التهميشات التي وجدت في مكتبة المرعشي بإيران حول مؤلفاته من قبل أولئك التلاميذ.

كذلك كان هناك الشيخ حسين بن محمد بن جعفر الماحوزي البحراني في القرن الرابع الهجري، وكانت له مدرسة كبيرة ومرجعية منتشرة. وأتى بعده الشيخ مبارك آل حميدان الجارودي، واستمرت في ذريته من بعده لعدة أجيال، حتى بعد انتقالها من الجارودية إلى صفوى.

مرجعية أخرى برزت في القطيف، هي شخصية الشيخ عبد الله

بن معتوق التاروتي، وقد بحثت كثيرًا عن تاريخه في القطيف فلم أقف على ما يثري حقيقة؛ غير أن حضوره في الأحساء كان بارزًا. وقد تتلمذ الشيخ المعتوق لدى الشيخ محمد بن عبد الله آل عيثان، وأجيز من قبله، وذلك في بداية القرن الرابع عشر الهجري.

الشيخ محمد بن نمر، مرجعية أخرى برزت في منطقة العوامية، ويعتبر من كبار الشخصيات الدينية آنذاك، أسس له حوزة متكاملة الأبعاد درس فيها مختلف العلوم. وقد تزامنت مرجعية أخرى للشيخ أبو الحسن الخنيزي معه، حتى ختمت المرجعية المحلية في القطيف بالسيد ماجد العوامي إذ توفي سنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٦م).

أبعاد النشاط المرجعي

بعد الاستعراض الموجز لأهم المرجعيات المحلية في القرنين المنصرمين، أشير لأبعاد النشاط المرجعي، وتمثل أهمها في:

- بناء مركزية في البلاد. وقد كانت هناك مركزية علمية فعلية في المنطقة ترجع لها الناس في جميع شؤونها الدينية والسياسية والاجتماعية. وقد تخطت حدود المنطقة، كالشيخ سليمان آل عبد الجبار الذي كانت له مرجعية في عمان، وكالمحسني واللويمي، وكانت لهما مرجعية غرب إيران. وكالمزيدي لمرجعيته في البصرة.
- دعم مسيرة الحوزة العلمية ببناء عدة مدارس في القطيف كمدرسة آل ماحوزي، مدرسة آل طعان، مدرسة آل حميدان، مدرسة آل نمر، ومدرسة آل أبي المكارم وغيرهم.
- الحفاظ على التماسك الديني في المنطقة. والحقيقة أن منطقة القطيف تعتبر من أكثر المناطق الشيعية محافظة، حتى بمقارنتها بالعراق التي هي أحد مراكز المرجعية.
- مقاومة الغزو الفكري في المنطقة بهدف المحافظة على التوجه العقدي في ظل الظروف التي استتبعها نمو الحافة

الدينيـة المتشـددة.

- رفع مستوى الإصلاح الاجتماعي في المجتمع والمحافظة عل استقراره.
- بعث الوكلاء لمختلف المناطق لتمثيلهم في القيام بشؤون الناس الدينية.
- سلطة القضاء كانت أحد مهام المراجع وتميز بصلاحيات واسعة جعلته مفضلًا لدى الناس على قضاء الدولة العثمانية التي كانت تقضي وفقًا للمذهب الحنفي.
- تعزيز الوحدة الدينية بين السنة والشيعة. وفي ذلك كتب الشيخ أبو الحسن الخنيزي كتاب «الدعوة الإسلامية إلى وحدة السنة والإمامية». كما كتب الشيخ محمد أبو حسين بوخمسين وثيقة موقعة من قبل أربعة وتسعين شخصية شيعية دينية للسلطان عبد الحميد الثاني تدعو لحل مشكلة إثارة نعرات طائفية قام بها أحد المسؤولين وكان مسيحيًا.
- مد الجسور مع السلطة العثمانية التي رحبت بذلك ووضعت العديد من الشخصيات الشيعية ضمن كيانها الرسمي في مناصب عليا كالوزارة، وعضوية مجالس اللواء، والمجلس البلدي.

انحسار المرجعية

ذكرت في بداية حديثي الأسباب التي أدت إلى نشوء المرجعية في المنطقة، والآن أذكر عوامل انحسار المرجعية وأراها تتمثل في التالي:

- سهولة الاتصال بالمراكز العلمية في ظل التطور التكنولوجي والانفتاح العالمي.
- أرى ما يرى الدكتور عبد الهادي الفضلي في وجود محاولة

لحصر الخمس وتوحيد الأموال وتوجيهها بمركزية كي لا تتشتت وتكون عاملًا من عوامل الضعف والتفرقة.

- التركيز على موضوع العلمية في المرجعية، وتوظيفه بما لا يخدم القضية.
- عدم تصدي كبار العلماء للمرجعية اعتقادًا منهم بعدم أهليتهم لها علميًا، وربما خوفًا من ثقل المسؤولية التي يستتبعها هذا التصدي.
- الاختلاف على وكلاء المرجعية في مختلف المناطق وحد الرأي في اعتماد وكلاء من خارج المنطقة.

إلى هذا الحد أتوقف على أمل التعرض لبقية محاور الموضوع أثناء الحوار.

مُنتدى الثلاثاء الثقافي

Thulatha Cultural Forum